المـراجـعـــات

تنظيم المعلومات بين عقدين من الزمان

قراءة تحليلية مقارنة لكتاب " تنظيم المعلومات " لأرلين تيلور، ودانيال جودري

مراجعة : هاشم فرحات سيد*

يعد مجال تنظيم المعلومات من أكثر المجالات تأثراً بانعكاسات التطورات التقنية الحديثة التي تحيط بعلوم المكتبات والمعلومات منذ ستينيات القرن العشرين الميلادي المنصرم، وبخاصة ما يتصل بقضايا تنظيم مصادر المعلومات الإلكترونية، وتنظيم المعلومات في البيئة الرقمية. وبقدر اتساع أبعاد هذه العملية – أعني تنظيم المعلومات – تكون قيمة الأعمال العلمية التي تعالجها بأبعادها المتسعة هذه؛ فليس من المنطقي أن تجد عملاً علمياً يتناول قضايا تنظيم المعلومات في سياقها التاريخي دون أن يربطها بسياقها المؤسسي أو حتى الدولي، وليس من المقبول كذلك أن يتناول عمل الأبعاد الفنية لتنظيم المعلومات دون ربطها بسياقها النوعي أو التنظيمي، بل ليس من المقبول علمياً أن يتناول عمل جميع الأبعاد السابقة – وغيرها مما لم نشر إليها في هذا السياق والمرتبطة بهذه القضية – دون التركيز على توجهاتها التقنية الحديثة التي تحيط بها في الآونة الأخيرة.

* بكالوريوس الآداب من جامعة القاهرة عام ١٩٨٤م.
– ماجستير في المكتبات والمعلومات من جامعة القاهرة عام ١٩٨٨م.
– دكتوراة في المكتبات والمعلومات من جامعة القاهرة عام ١٩٩٥م.
– يعمل الآن أستاذًا مشاركًا بقسم علوم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك سعود بالرياض.

وقليلة هي الأعمال التي تتكفل بالتغطية الشاملة والمقنعة لعملية تنظيم المعلومات، وبخاصة من منظور المجتمعات المتقدمة التي تشهد تطبيق تقنيات المعلومات وتجني ثمارها. ومن خلال اهتمامي بهذه القضية ومحاولة استقصائي للجهود العلمية الرصينة المعنية بالمعالجة الوافية لهذه العملية، تبين لي أن ثمة عملاً يأتي على رأس هذه القلة القليلة – بل يعد أوفى ما تمكن الباحث من رصده، وأعمقها معالجة، وأوثقها مصداقية، وأحدثها صدورًا. ذلك العمل هو كتاب " تنظيم المعلومات " – الذي نعرض له في هذه الفقرات.

ولهذا الكتاب تاريخ طويل، حيث ظهر على الساحة العلمية منذ ما يزيد على عقد من الزمان، وتحديداً في عام ١٩٩٩م عندما صدرت طبعته الأولى، كما أن هذا العمل اكتسب مكانة خاصة منذ ذلك الحين بحكم سعة صيت مؤلفته ورسوخ قدمها وجهودها في مجال تنظيم المعلومات. لكن ما الجديد طالما أن الكتاب معروف منذ ظهوره الأول، وهل ثمة ما يدعو إلى هذا التنبيه ؟، نعم هناك ما يدعو للتنبه، بل الإشادة بمثل هذه الأعمال. فهذا الكتاب لم يقف عند طبعته الأولى، بل تابع القضية التي يركز عليها منذ هذه الطبعة الأولى حتى الآن، وهو بهذا يجسد عبر ثلاث طبعات متتالية تفصل بين كل منها حوالي خمس سنوات، واقع تطور قضية تنظيم المعلومات، بحيث يستطيع من يرغب في تكوين خلفية علمية عن هذه القضية بأبعادها التاريخية والمعاصرة أن يتلمسها فيه من دون منازع بالفعل، ففي طبعته الأولى مسح جيد للأبعاد التاريخية لتنظيم المعلومات لما قبل العقد الأخير من القرن العشرين الميلادي، وفي طبعته الأخيرة إحاطة وافية بتلك التطورات التي تشهدها هذه العملية حتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ولعل في تتابع طبعات هذا العمل ما يؤكد بالفعل - ما سبقت الإشارة إليه - وهو أن مجال تنظيم المعلومات يعد من أكثر مجالات علوم المكتبات تطوراً وتأثراً بمستجدات العصر، وبخاصة ما يتصل منها بتقنيات المعلومات والشبكات وملابسات البيئة الرقمية. بل ثمة ملحوظة مهمة أخرى يثيرها توجه المؤلفة الأصلية للكتاب إلى الاستعانة بمؤلف مشارك آخر من جيل الشباب وممن عرف بمكانته العلمية الكبيرة في هذا المجال - كما سنعرف به في فقرة لاحقة – ليكون مؤلفاً مشاركاً لها في

هذه الطبعة الأخيرة، ففي هذا التوجه ما يؤكد حرص المؤلفة على الإحاطة بالمستجدات الحديثة ورصدها بجهود تعاونية لا بجهد فردي قد تعتريه القصور.

ونحاول في الفقرات التالية الإشارة إلى أبرز ملامح هذا العمل القيم وبخاصة الملامح التي جسدتها الطبعة الأخيرة منه التي سعيت إلى ترجمتها وإتاحتها للقاري العربي[١]؛ فعبر صفحات يزيد عددها على الخمسمئة صفحة بسط المؤلفان حصيلة خبرتهما البحثية والعملية في المجال مما كان له انعكاساته على الإحاطة بكل جوانبه وأبعاده، حيث انتظمت هذه الأبعاد عبر أحد عشر فصلاً، وثلاثة ملاحق. وقد تناول المؤلفان عبر هذه الفصول قضية "تنظيم المعلومات" بكافة أبعادها التاريخية، والنظرية، والتطبيقية، والتنظيمية، والتقنية. ولعل في التفاوت الكبير بين صفحات الطبعات الثلاث لهذا الكتاب ما يدعم هذا القول؛ حيث تكاد تتضاعف صفحات الكتاب في طبعته الثالثة التي بين أيدينا عن طبعته الأولى، فمن ٢٨٠ صفحة كانت هي مجمل صفحات الطبعة الأولى، إلى ٥١٧ صفحة هي مجمل صفحات هذه الطبعة الثالثة.

أما من حيث عمق المعالجة، فقد تجلت في التناول الثري والتفصيلي لكل ما يتصل بقضايا تنظيم المعلومات، ولعل المتصفح للعناوين الفرعية التي شكلت بنية فصول الكتاب وحجم الصفحات التي يشغلها كل عنوان منها - والتي يصل متوسطها إلى حوالي أربعين صفحة للفصل الواحد - يتبين له صحة هذا القول.

ومن حيث الثقة والمصداقية فيما يطرح، فبصرف النظر عن مكانة وشهرة مؤلفي هذا الكتاب - كما سنشير في فقرة لاحقة - فإن كم ما تضمنه الكتاب من مصادر ومراجع سابقة وتنوع هذه المصادر، يدعو إلى الاطمئنان في هذه المعالجة، وقد اتبع المؤلفان نهجاً قويماً في هذا الصدد؛ ففضلاً عن الإشارات المرجعية التي ترد في ثنايا متن الكتاب والتي بلغت درجة عالية من الاستيعاب للجهود البحثية وربطها بمعالجتهما للقضايا التي يتناولانها، عمدا إلى تذييل كل فصل بقائمة انتقائية بالمصادر المرجعية التي يرشحانها لمن يتطلع لمزيد من التوسع في المعالجة، بل يلحقان بالكتاب قائمة ببليوجرافية شاملة لكل ما يصل بمجال تنظيم المعلومات، وقد بلغ عدد مفرداتها ٢٣٧ مصدراً مهمًّا.

أما عن حداثة مادة هذا الكتاب ومحتواه فتتجلى في أمرين : يتمثل أولهما في تتابع طبعاته وحداثة تاريخ نشر الطبعة التي بين أيدينا من جهة ـ كما سبقت الإشارة، حيث صدرت منه ثلاث طبعات، نشرت الأولى في عام ١٩٩٩م، ونشرت الثانية في نوفمبر ٢٠٠٤م، ثم نشرت الطبعة الأخيرة التي نعرض لها في هذه الصفحات في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩م، وظهورها في سوق النشر مع بدايات عام ٢٠١٠م. أما الأمر الآخر فيتمثل في نسبة المصادر الحديثة التي اعتمد عليها المؤلفان وأشارا إليها كمصادر مرجعية سابقة. وفي هذا الصدد يلاحظ أن ما يقرب من ٧٠٪ من المصادر المرجعية التي تضمنتها القائمة الببليوجرافية نشرت خلال الأعوام الثلاثة التي سبقت تاريخ نشر الكتاب، أي بين عام ٢٠٠٦، و ٢٠٠٨م، كذلك حرص المؤلفان على تسجيل تاريخ زيارتهما للمصادر والمواقع الإلكترونية، وأشارا صراحة في صدر قائمة الاستشهادات المرجعية الملحقة بكل فصل إلى أن جميع زيارات هذه المواقع جرت في نهاية عام ٢٠٠٨م، أي في عام سابق للعام الذي نشر فيه الكتاب، وقياساً إلى مؤشرات تعطل الإنتاج الفكري التي عادة ما يحتكم إليها المتخصصون عند قياس مدى حداثة مصادر المعلومات المستشهد بها، يمكن القول أن هذا العمل حرص أن تكون معلوماته حديثة، وهو ما يدعو إلى الاطمئنان فيما يتصل بمتابعته وإحاطته بالتطورات الحديثة في المجال.

ثم تكللت درجات الثقة في هذا العمل بما يحظى به مؤلفاه من شهرة وقدم ثابتة في موضوعه، فالمؤلفة الأولى والأساسية لهذا العمل هي الدكتورة أرلين ج. تيلور Arlene G. Taylore [٢] التي تولت تدريس تنظيم المعلومات وما يتصل به من مجالات فرعية لسنوات طويلة في كلية علوم المعلومات في جامعة بتسبرج School of Information sciences, University of Pittsburgh، حيث تشغل الآن وظيفة أستاذ متقاعد في هذه الكلية منذ عام ٢٠٠٤م، بعد أن شغلت وظيفة أستاذ فيها خلال الفترة من ١٩٩٩ – ٢٠٠٣م. وفضلاً عن عضوية الجمعيات العلمية، وعضوية لجان تحرير الدوريات العلمية، فقد حصلت الدكتورة أرلين تيلور على جوائز كثيرة من أهمها جائزة مارجريت مان التي تمنحها جمعية المكتبات الأمريكية ALA's Margaret Mann Citation

كأكثر المؤلفين الذين تم الاستشهاد بأعمالهم في مجال الفهرسة والتصنيف، وجائزة هاجسميث للجمعية نفسها ALA Highsmith Literature Award للمؤلفين المكثرين إنتاجاً في المجال. كما تعد الدكتورة أرلين تيلور من المشاهير بل المرموقين في مجال تنظيم المعلومات بشكل عام، ومجال الفهرسة والتصنيف بشكل خاص. كما أنها من المؤلفين غزيري الإنتاج فيه وقد أسهمت المؤلفة بما يقرب من ستين عملاً علمياً في مجال تنظيم المعلومات، منها اثنا عشر كتاباً، وتوزعت الباقية على المقالات العلمية وتقارير البحوث وفصول الكتب.

أما المؤلف الثاني فهو دانيال جودري Daniel N. Joudrey، الذي يعمل أستاذاً مشاركاً في مدرسة الدراسات العليا للمكتبات والمعلومات في كلية سيمونز، ماساشوسيتس Simmons College's Graduate School of Library and Information Science, Boston, Massachustts، وكان جودري قد حصل على الماجستير والدكتوراة من جامعة بتسبرج، وقد تتلمذ على الدكتورة أرلين تيلور، وكانت هي المشرفة على رسالته للدكتوراة. وللدكتور جودري اهتمامات كثيرة في مجال تنظيم المعلومات، لعل من أهمها – وكما يشير في صفحته الشخصية على الانترنت[٣]: التحليل الموضوعي، وبخاصة التحليل المفاهيمي أو الفكري، واتجاهات التعليم في مجال الضبط الببليوجرافي، واللغات المقيدة ودورها في نظم اختزان المعلومات واسترجاعها، وتطبيق نظريات التصنيف في عمليات التحليل الموضوعي. وقد انعكست هذه الاهتمامات على إنتاجه الفكري الغزير في المجال الذي توزع بين مقالات الدوريات وبحوث المؤتمرات وفصول الكتب.

ولعل من أهم مؤشرات الاختلافات الجوهرية بين الطبعتين الأخيرتين سواء من حيث المبنى أو المحتوى أن تصدر هذه الطبعة بزيادة ما يقرب من مائة صفحة عن الطبعة السابقة ـ مع ملاحظة أن كلتيهما جاءت في صفحات القطع المتوسط – هذا من حيث المبنى – أما من حيث المحتوى فقد بدا واضحاً أن هذه الطبعة الأخيرة استوعبت التطورات الحديثة التي تلت صدور الطبعة الثانية استيعاباً واعياً، وقد تجلى ذلك في معالجة كثير من القضايا الناشئة التي لم

يكن لها سابق عهد عند ظهور الطبعة الثانية. ومن أهم ما يشار إليه في هذا الصدد معالجة المؤلفين لقضايا تنظيم مصادر المعلومات الإلكترونية، وتنظيم المعلومات في البيئة الرقمية، وعلى الإنترنت، وما يرتبط بذلك من قضايا ما وراء البيانات ومعاييرها وخططها وتطبيقاتها، وقضايا التوجهات غير المقننة في التحليل الموضوعي أو بمعنى آخر الاعتماد على اللغات الطبيعية في التحليل الموضوعي وعلى اجتهادات المستفيدين في التصنيف والتكشيف، وقد عولجت مثل هذه القضايا وغيرها تحت عناوين رئيسة أهمها: " الوسم أو توصيف المحتوى tagging "، والتصنيفات الحرة أو الشخصية غير المقننة التي يقوم بها المستفيدون أو ما تعرف بالفوكسونومي folksonomy "، و" التقسيم الفئوي categorization "، و" التصنيف الطبقي taxonomy "، والمكانز المعجمية المترابطة أو الانطولوجيات ontologies"، والتجميع العنقودي للوثائق clustering " وغيرها.

وإذا كانت هذه هي أبرز الملامح العامة لهذا الكتاب وأهم الاختلافات التي بدت واضحة بين الطبعتين الأخيرتين، فدعنا نلقي في الفقرات التالية مزيداً من التعريف بالقضايا التي تمت معالجتها عبر فصول الكتاب من خلال الإشارة إلى محتويات هذه الفصول، وقد حرصت على أن تكون نظرتي في هذا العرض نظرة تحليلية مقارنة لإظهار الاختلافات الجوهرية بين الطبعتين الأخيرتين من الكتاب.

ففي الفصول الثلاثة الأولى من الكتاب قدم المؤلفان نظرة عامة لمفهوم تنظيم المعلومات ودوره في الحياة البشرية بشكل عام، ثم في المؤسسات التي تضطلع بمهام تنظيم المعلومات ومصادرها وتعمل على إتاحتها للمستفيدين، كما عرفا بالأدوات التي تعتمد عليها هذه المؤسسات في تقديم خدماتها، وبخاصة ما يتصل بالتعريف بمصادر المعلومات وإتاحتها وتقديم خدمات البحث عنها واسترجاعها، وهي ما تعرف بأدوات الاسترجاع. وعليه جاءت هذه الفصول الثلاثة الأولى متشابهة في موضوعاتها وبترتيبها في كلتا الطبعتين. وفي هذا الصدد جاء الفصل الأول بعنوان : تنظيم المعلومات المسجلة، وتناول المؤلفان فيه الحاجة إلى التنظيم، وطبيعة المعلومات، وطبيعة تنظيم المعلومات المسجلة، ثم ركزا بشكل واضح

على تنظيم المعلومات في المرافق والمؤسسات المختلفة المضطلعة بتقديم خدمات المعلومات، وتحديداً المكتبات، والأرشيفات، والمتاحف، ثم تطرقا إلى تنظيم المعلومات عبر المرافق الحديثة وتحديداً الإنترنت، والمكتبات الرقمية والأرشيفات، ثم يختتم الفصل بمعالجة قضيتين حديثتين وهامتين هما : معمارية المعلومات information architecture أو ما يمكن تعريفها بالبنية الفنية للمعلومات، وإدارة المعرفة – تلك القضية المتشابكة الأبعاد والتي يدور حولها جدل كبير، وتحديداً مدى ارتباطها بمجال المكتبات والمعلومات، غير أن المؤلفين عالجاها معالجة عامة دون الدخول في تفصيلاتها. ومن أبرز الإضافات الجدية في هذا الفصل تخصيص المؤلفين جزءاً كبيراً لمناقشة قضايا التكشيف والاستخلاص، وهي ما لم تغط في الطبعة السابقة بشكل واف. أما الفصل الثاني فيخصصانه لأدوات الاسترجاع بكافة أشكالها وأنواعها، وتحديداً: الببليوجرافيات، والمستكشِفات، والفهارس، والكشافات ومعينات البحث، والسجلات وقواعد البيانات الأخرى الخاصة بالمتاحف، ثم يختتمانه بالحديث عن أحدث هذه الأدوات ـ أعني محركات وأدلة البحث.

وإذا كان الفصلان الأولان قدما نظرة عامة عن تنظيم المعلومات، فيأتي الفصل الثالث ليقدم نظرة تاريخية شاملة لجهود تنظيم المعلومات منذ العصور القديمة حتى وقتنا الحاضر، وبدءًا بالحديث عن قوائم الجرد والببليوجرافيات وانتهاءً بالجهود المنظمة مثل حركة التوثيق وأخيرًا استثمار إمكانات التقنيات الحديثة في عمليات التنظيم سواء في مجال إعداد الببليوجرافيات أو في التشغيل الآلي للمكتبات، ويستهلاها بالحديث عن جهود تنظيم المعلومات في العصور القديمة، ثم في العصور الوسطى وعصر النهضة وانتهاءً بالقرن العشرين، ولعل من أهم ما يؤخذ على المؤلفين في هذه المعالجة التاريخية هو تحيزهما الواضح الذي أبدياه في هذا الفصل للحضارة الغربية وتجاهلهما التام تقريبًا لجهود تنظيم المعلومات في البيئة العربية، فلم تكن هناك سوى بعض الإشارات الباهتة من هنا وهناك لبعض هذه الجهود التي كانت لها قوتها وآثارها في تلك الحضارة.

ومن المعروف أن من أهم القضايا المرتبطة بمجال تنظيم المعلومات وبخاصة في البيئة الرقمية هي قضية " ما وراء البيانات " – التي

سبق أن تناولتها بشيء من التفصيل في سياق مقدمة أحد الأعمال المترجمة[٤]، من هذا المنطلق أولاها المؤلفان اهتمامًا خاصاً تجسد في تخصيص ثلاثة فصول كاملة لمعالجتها من كافة أبعادها، وهي الفصل الرابع والسابع والثامن. حيث قدما في سياق الفصل الرابع معالجة مستفيضة لما وراء البيانات من حيث أساسياتها وخططها وخصائصها وفئاتها، ثم أبرز أنواع ما وراء البيانات، وتحديداً ما وراء البيانات الإدارية، والفنية، و ما وراء بيانات الحفظ، وما وراء بيانات الحقوق والوصول، وما وراء البيانات المتعدية، وما وراء بيانات البنائية، والوصفية. وقد حشد المؤلفان في هذا الفصل كما كبيراً من القضايا الحديثة المرتبطة بما وراء البيانات، وكان من أهمها ما يتصل بأساليب تطبيق أو تنفيذ ما وراء البيانات البنائية، ونماذج و مخططات ما وراء البيانات، ثم تطرقا إلى معالجة أهم التوجهات الحديثة المرتبطة بما وراء البيانات، وقد حظيت بمعالجة مستفيضة، وهي المتطلبات الوظيفية للتسجيلة الببليوجرافية (إف آر بي آر)، ثم إطار وصف المصدر، والنموذج المجرد لمبادرة ما وراء بيانات دبلن كور، وأدوات إدارة ما وراء البيانات، وملفات التطبيق، وسجلات ما وراء البيانات، ونقاط التحويل البيني، وأدوات وقوالب التجميع، واختتما الفصل بالحديث عن علاقة ما وراء البيانات بالفهرسة التقليدية. ويواصل الفصلان السابع والثامن مناقشة أبعاد أخرى متصلة بما وراء البيانات؛ حيث يغطي أولهما وبشكل مفصل ما وراء البيانات الوصفية، أما الآخر فيغطي كلاً من نقاط الإتاحة أو الوصول، والضبط الاستنادي. وقد أفرد الفصل السابع معالجة مستقلة لبعض المعايير الجديدة لما وراء البيانات والتي ظهرت بعد صدور الطبعة الثانية، منها : معيار " وصف الأرشيفات : معيار محتوى (DACS) "، ومعيار " فهرسة الكيانات الثقافية، (CCO) "، وفئات وصف الأعمال الفنية (CDWA) "، كما تمت مناقشة الوافد الجديد على مجال الفهرسة والمرتقب أن يحل محل القواعد الأنجلو أمريكية وهو "وصف المصدر وإتاحته (RDA) ". ثم يأتي بعد ذلك الفصل الثامن المعنون بـ "ما وراء البيانات : الوصول والضبط الاستنادي " ويبدأ بمناقشة موسعة للعلاقات الببليوجرافية والضبط الاستنادي، بما في ذلك دور كل من العمل الاستنادي

والملفات الاستنادية. وبينما كان الفصل الثامن يغطي فقط في الطبعة الثانية معايير إنشاء مداخل الأسماء التي وجدت في القواعد الأنجلو أمريكية للفهرسة في طبعتها الثانية، فإن هذا الفصل تضمن في هذه الطبعة الثالثة – وفضلاً عن ذلك – كلاً من المعايير والإرشادات التي وجدت في " المتطلبات الوظيفية للبيانات الاستنادية"، والمعيار الدولي للتسجيلة الاستنادية الأرشيفية للهيئات والأشخاص والعائلات ((CPF) ISAAR)، والسياق الأرشيفي المرمز (EAC)، و DACS، و CCO، و CDWA، والفئة الأساسية لجمعية المصادر المرئية (VRA).

ولأهمية عمليات الترميز أو التكويد وارتباطها بالجوانب الفنية للتنظيم في البيئة الرقمية، يخصص لها المؤلفان معالجة مستقلة شغلها الفصل الخامس، الذي جاء بعنوان " "معايير الترميز "، وتناول ما يتصل بمعايير ولغات الترميز، وبخاصة لغة الترميز القابلة للتوسعة، ثم يختتمانه باستشراف مستقبل أحد معايير الترميز المتداولة في المجال، وهو معيار مارك، في ظل المستجدات الحديثة.

أما الفصل السادس المعنون بـ " النظم وتصميم النظام " فيقدم نظرة عامة حول بعض قضايا ومشكلات تنظيم المعلومات ذات العلاقة بكل من نظم المعلومات وتصميم النظام؛ من منطلق أن أدوات الاسترجاع تتطلب تصميم نظام محكم يمكّن المستفيدين من البحث عن المعلومات التي يحتاجونها من جهة، وضماناً لتأكيد استكشاف مصادر المعلومات ينبغي أن تصمم النظم بالشكل الذي يضمن استرجاع وعرض ما وراء البيانات بأساليب مجدية ومنطقية من جهة أخرى. وفضلاً عن ذلك تناول هذا الفصل مكونات النظم التي تدعم جهود المتخصصين في تنظيم المعلومات، ومساعدة المستفيدين على استرجاع مصادر المعلومات التي تلبي احتياجاتهم، كما يعرض كذلك للابتكارات الجديدة في تصميم هذه النظم، هذا فضلاً عن عرضه لبعض القضايا الأخرى الخاصة بالنظم التي لها علاقة قوية بعملية تنظيم المعلومات، وفضلاً عن هذه المعالجات المستفيضة فقد عالج مفاهيم جديدة لم تطرق من قبل مثل واجهات استكشاف نظم المعلومات، وفهارس الجيل القادم.

وإذا كانت الفصول السابقة تميل لأن تكون معنية بشكل أكبر بمعالجة

التوجهات الوصفية لتنظيم المعلومات، فتبقى إذن التوجهات الموضوعية، ومن ثم كانت انطلاقة المؤلفين لمعالجتها في سياق الفصول المتبقية من الكتاب. وفي هذا الصدد يرى المؤلفان أن نقطة انطلاقهما لمعالجة هذه الجوانب الموضوعية تتأتى من قناعتهما بأن الوصول الموضوعي، كان واحداً من أكثر التحديات التي واجهت عملية تنظيم المعلومات، وحتى مع مصادر المعلومات الضاربة في التقليدية، تعد عملية تحديد ما يتناوله عمل علمي معين والتعرف إليه من أصعب العمليات المرتبطة بتنظيم المعلومات وأكثرها استنفاداً للوقت، ومع المواد غير النصية والتخيلية والمعقدة باتت الحاجة إلى هذه العملية أكثر إلحاحاً من غيرها. وبالرغم من الصعوبات التي تكتنف عملية التحليل الموضوعي وما يرتبط بها من تكلفة، فلا يزال اختصاصيو المعلومات على قناعة بالقيمة المترتبة على التعرف الدقيق إلى المحتوى الموضوعي للمادة العلمية، ثم اختيار أكثر المصطلحات والرموز المناسبة التي تعبر بدقة عن هذا المحتوى. وفي السنوات الأخيرة، وفي ظل التقدم الذي تشهده تقنيات محركات البحث من جهة، وارتفاع تكلفة الفهرسة الأصلية من جهة أخرى، باتت الحاجة إلى التحليل الموضوعي موضع تساؤل، فقد رأى البعض في هذا الصدد أنه لم تعد هنالك حاجة إلى تحليل مصادر المعلومات؛ لأن المستفيدين عندما يتجهون للبحث عن المعلومات، فإن الحاسبات تستطيع (من خلال عملية التكشيف الآلي) التعرف إلى بعض الوثائق المتصلة باحتياجاتهم، ومن ثم فمن باب أولى استثمار الوقت والمال الذي يرصد للقائمين على أداء عملية التحليل الموضوعي في أنشطة أخرى كمشروعات الرقمنة، كما رأى آخرون أن الحاسبات يمكنها تحليل الوثائق وتعيين أرقام التصنيف أو الواصفات أو كلتيهما اعتماداً على إحدى قوائم المصطلحات المقيدة.

وبالرغم من شدة الاهتمام بقضايا الأنطولوجيات Ontologies – التي أرى تسميتها بالمكانز المعجمية، والتاكسونوميات Taxonomies – التي رأيت تسميتها بتصنيفات المفاهيم، والداعمة لتطوير الوب الدلالية، فيبدو بالرغم من التحسينات الواضحة في أداء محركات البحث، والتطور الحديث لما يعرف بالوسم أو التتويج Tagging الذي يمارسه المستفيدون، أن كثيراً من

اختصاصيي المعلومات لا يقبلون أن تضطلع الحاسبات بمهام التحليل الموضوعي، ولا تزال هناك رغبة في استمرار توجهات التقنين أو التقييد لسبل الوصول الموضوعي.

وعلى ذلك خصص المؤلفان أول هذه الفصول - أي الفصل التاسع الذي جاء بعنوان "التحليل الموضوعي - لمعالجة عدة قضايا من خلال طرح عدة تساؤلات مهمة، أهمها : ما المقصود بالتحليل الموضوعي؟، وما أهم الصعوبات التي تحيط بعملية التحليل الموضوعي؟، وكيف تتم عملية التحليل الموضوعي؟، وما السمات الببليوجرافية التي تساعد على تحديد محتوى العمل ؟، وكيف يتم تحديد المحتوى الموضوعي للمواد غير النصية؟.

ولعلي هنا أشير إلى أحد المصطلحات الإنجليزية التي يكثر تداولها في الإنتاج الفكري في مجال المكتبات والمعلومات بشكل عام، وفي سياق هذا الكتاب بشكل خاص، وتحديداً في سياق تلك الفصول التي نحن بصدد الحديث عنها، وأعني به مصطلح " Aboutness "، الذي اجتهد في ترجمته بعض أساتذتنا من قبل بكلمة " الحيثية " لكني رأيت ترجمته بكلمة " محتوى أو فحوى العمل"، وقد استندت في ذلك إلى بنية وتركيبة الكلمة الإنجليزية الدالة عليه؛ فكلمة aboutness، مصدر معبر عن كلمة about، وهذه الكلمة تستخدم لتعبر عن الشيء الذي يتحدث عنه مصدر المعلومات، أو بمعني آخر ترد في صيغة السؤال التالي : " ما الذي يتحدث عنه عمل معين what is it about? ". وقد رجعت إلى بعض المصادر العربية لمعرفة المقصود بفحوى العمل، حيث جاء في معجم العين " الفَحْوَى: معنى ما يُعْرَفُ من مَذْهَبِ الكَلام. تقول: عرفتُ ذلك في فحوى كلامه، وإنّه لَيُفَحِّي بكلامه إلى كذا وكذا ". و في جمهرة اللغة " فَحْوى، يقال: عرفت ذاك في فَحْوى كلامه، أي ما دل عليه. وفي المخصص "القصد في الكلام. يقال عرفت ذلك في فحوى كلامه وفحوائه وفحوانه وفحوائه، أي في منحاته، وفي تهذيب اللغة" فحا : وقال الليث: "الفَحْوى معنى ما يعرف من مذهب الكلام، تقول أعرف ذلك في وإنه ليُفحى بكلامه إلى كذا وكذا. وأخبرني المنذريّ عن ثعلب أنه قال: يقال في فحوى كلامه أي معناه وفحواء كلامه. قال: وكأنه من فَحَّيْت القِدْر إذا ألقيت فيها

الأفْحاء وهي الأبْزار. وعن معجم لغة الفقهاء" المعنى المستفاد من اللفظ تلميحًا لا تصريحًا.

وإجمالاً كان من أبرز العناوين الفرعية التي شكلت بنية هذا الفصل التاسع ما يلي : ما التحليل الموضوعي، تحديات التحليل الموضوعي، الاختلافات الثقافية وتأثيرها في التحليل الموضوعي، ثم قضايا الثبات في التحليل الموضوعي، والشمولية أو الإحاطة، والموضوعية، ودرجة التفاوت بين الطرق المستخدمة، مع التركيز على مثل طريقتي لانجريدج وويلسون، ثم الطرق القائمة على الاستخدام، ثم يعرجان على الحديث عن عملية التحليل المفاهيمي، وفحص العمل، وفحص المحتوى، وتعريف المفاهيم، وإستراتيجيات ومراحل فحص المحتوى.

ثم يأتي الفصل العاشر - ليتناول " نظم اللغات المقيدة " وليناقش في بدايته المفاهيم المتصلة بإنشاء اللغات المقيدة، ثم مناقشة استخدام اللغات المقيدة، بما في ذلك وصف كثير من تلك اللغات الأكثر تداولاً أو استخداماً، أما القضايا المتصلة بعملية الوسم أو توصيف المحتوى فقد تمت معالجتها ضمن مناقشة المؤلفين لتوجهات استخدام اللغات الطبيعية في التحليل الموضوعي. ومن أهم القضايا التي تناولها هذا الفصل ما يلي: اللغات المقيدة، وتحديات استخدام اللغة المقيدة، وبخاصة ما يتصل منها باستخدام المصطلحات المخصصة مقابل المصطلحات العامة، واستخدام المفاهيم المترادفة ، وشكل الكلمة بالنسبة إلى المصطلحات المكونة من كلمة واحدة، وتسلسل وشكل المصطلحات متعددة الكلمات والعبارات، والمشتركات اللفظية والمشتركات الصوتية، وتقييد المصطلحات، والمختصرات والاستهلاليات، والمصطلحات الشائعة مقابل المصطلحات الفنية، التقسيم الفرعي للمصطلحات، والربط المسبق مقابل الربط اللاحق، ثم يعالجان قضية مهمة وهي إنشاء اللغات المقيدة ، فيقدمان بعض المبادئ العامة لإنشاء اللغات المقيدة ، ثم يعرجان على قضايا التخصص، ومسوغ الإنتاج الفكري، والمدخل المباشر. بعدها يردفان للحديث عن استخدام مصطلحات اللغة المقيدة، وأهم المبادئ التي تحكم ذلك مثل المدخل المخصص والمدخل المتسع، وعدد المصطلحات التي ينبغي أن تعّين، المفاهيم التي لا توجد في اللغة المقيدة، والمصطلحات

الكشفية للأسماء. بعد ذلك يتناولان آليات إنشاء اللغات المقيدة، ثم يخصصان جزءاً كبيرًا من هذا الفصل للحديث والتعريف بأنواع اللغات المقيدة، وبخاصة قوائم رؤوس الموضوعات، والمكانز، الأنطولوجيات أو المكانز المعجمية. ويختتم الفصل بالحديث عن توجهات استخدام اللغة الطبيعية في التحليل الموضوعي، ومعالجة اللغة الطبيعية، والكلمات المفتاحية، والوسم والتصنيفات الحرة.

ويغطي الفصل الأخير- الحادي عشر - الذي جاء بعنوان: " نظم التقسيم الفئوي" - نظرية التقسيم الفئوي، ومن الملاحظ أن ثمة تحولاً في التوجهات الفكرية للمؤلفين، مما دعاهما لاستخدام كلمة " التقسيم الفئوي categorization " بديلاً عن كلمة "التصنيف classification " التي كانت مستخدمة في الطبعة السابقة. وقد انعكس ذلك على محتوى هذا الفصل، حيث تغيرت بنيته تغيراً يكاد يكون كلياً، وتناول قضايا لم تكن معالجة من قبل. وفي هذا الصدد تناول المؤلفان بالحديث المسهب المقصود بالفئات، وخطط التصانيف، والتصنيفات الطبقية، ونظرية التقسيم الفئوي، وبزوغ النظرية الكلاسيكية للفئات وأفولها، وتصدعاتها، و نظرية النموذج المثالي. ثم انتقلا إلى الحديث عن التصنيف الببليوجرافي، وخطط التصنيف الهرمية والحصرية والوجهية، وخطط التصنيف الببليوجرافي الرئيسة، ثم معالجة مفاهيم التصنيف مثل : التصنيف الواسع في مقابل التصنيف الضيق، وتصنيف المعرفة في مقابل تصنيف مجموعة محددة، وثبات أو سلامة الأرقام في مقابل مواكبة المعرفة، والموضع الثابت في مقابل الموضع النسبي، والرفوف المغلقة في مقابل الرفوف المفتوحة، وتصنيف المسلسلات في مقابل ترتيبها هجائياً، وتصنيف سلاسل المنفردات. بعد ذلك اختتما الفصل بالحديث عن بعض القضايا الحديثة التي فرضتها الإنترنت، فتطرقا إلى العلاقة بين نظم التقسيم الفئوي والإنترنت، والفئات والتصنيفات الطبقية على الوب، والتصنيف على الإنترنت، التجميع العنقودي أو عنقدة نتائج البحث.

واتمامًا للفائدة ومن منطلق أن عملية التحليل الموضوعي ليست عملية نظرية فحسب وإنما هي في الأساس عملية إجرائية، فقد حرص المؤلفان على أن يلحقا بالكتاب ثلاثة ملاحق خصص أولها لمنهجهما في التحليل الموضوعي من خلال تقديم نموذج عملي لأحد مصادر المعلومات الإلكترونية، وهو موقع بمثابة قاعدة بيانات الحدائق

اليابانية على الانترنت، ثم خصص الملحق الثاني لترتيب مصادر المعلومات المادية في المكتبات، وخصص الملحق الثالث لترتيب تسجيلات ما وراء البيانات في الفهارس.

وكان من الطبيعي لكتاب على هذا النحو من الضخامة والشمول والحداثة وفي هذا المجال الحيوي دائم التطور، أن يذخر بثروة هائلة من المصطلحات الجديدة على المجال عامة وعلى البيئة العربية خاصة، وثروة أخرى من المعايير والخطط والنماذج وأطر العمل وما شابهها، وثروة ثالثة من أسماء الهيئات والمؤسسات المرتبطة بمجال تنظيم المعلومات، ناهيك عن أسماء الأعلام والباحثين ومن شابههم. وعليه فقد اختتم بقائمة مشروحة من المصطلحات المتداولة، هذا فضلاً عن قائمة المصادر، والكشاف القاموسي الذي يعد مفتاحاً لا غنى عنه لمن يريد استخدام هذا الكتاب ويفيد من محتواه.

وفي الختام أرى أن هذا الكتاب يعد إضافة قيمة للمكتبة المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات بشكل عام، وفي مجال تنظيم المعلومات بشكل خاص، وحسبي أن أقول إنه يعد بحق " الأساس" لكل من يريد أن يتخصص في هذا المجال تدريساً ودراسة وبحثاً، وعليه فإنني أقدمه لجميع الزملاء ممن يدرسون مقررات تتصل بعملية تنظيم المعلومات، وإلى جميع المعنيين بتطوير الخطط والبرامج الدراسية في أقسام علوم المكتبات ودراسات المعلومات في عالمنا العربي، ولجميع طلاب دراسات المكتبات والمعلومات سواء في المرحلة الجامعية الأولى، أو في مرحلة الدراسات العليا، وإلى جميع اختصاصيي المعلومات في جميع المكتبات ومراكز المعلومات، وغيرها من مؤسسات المعلومات في ربوع وطننا العربي الحبيب، بل وإلى جميع المهتمين بقضايا تنظيم المعلومات وتقنياتها في بيئتها التقليدية والرقمية.

الهوامش :

(١) **تنظيم المعلومات**.- ط٣ .-/ تأليف أرلين ج. تيلور، و دانيال جودري؛ ترجمة هاشم فرحات.- الرياض : جامعة الملك سعود، مركز الترجمة، ٢٠١١م.

(٢) http://www.pitt.edu/~agtaylor/

(٣) http://web.simmons.edu/~joudrey/

(٤) راجع مقدمة المترجم لكتاب : " **أساسيات ما وراء البيانات لاختصاصيي المكتبات والمعلومات** / تأليف برسيلا كابلن؛ ترجمة هاشم فرحات.- الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٧م